

غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي

دراسة تحليلية صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، اليمن



© GPBC,

Sanaa , August 2018

الباحث: مصطفى صلاح

Website: <http://www.mena-acdp.com>

Twitter: <https://twitter.com/gcpb11>

For direct contact: Dr. Moosa Elayah: moosa.acdip@gmail.com

توطئة

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط عامة، ومنطقة شرق

المتوسط خاصة ساحة لصراع جيو-سياسي عالمي وإقليمي على مر العصور، بيد أن هذا الصراع أخذ منحى جديدًا منذ مطلع الألفية الثانية، وبخاصة بعد اكتشاف احتياطات هائلة من الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.^(١)

ومع تصاعد كشوفات الغاز في منطقة شرق المتوسط، ازداد الصراع والتنافس الإقليمي على هذه الثروات باعتبارها عامل تهديد للاستقرار بدلًا من أن تتحول إلى عنصر استقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما ينذر بتحفيز الصراعات، وتجدها كالصراع التركي القبرصي، والإسرائيلي اللبناني فضلًا عن دورها في زيادة مستوى التوترات في العلاقات المصرية التركية.

فهناك دلالات عديدة تؤثر على مستقبل التنافس على الطاقة في منطقة حوض شرق المتوسط الذي بدأت تتحدد ملامحه الأولية، وبلغت تبعاته لتلقي بظلالها على تصاعد حدة التوترات بين الدول المطلة في هذه المنطقة خاصة (مصر - اليونان - قبرص - إسرائيل - تركيا - لبنان)، هذا المشهد التنافسي بات أكثر الشواهد تعبيرًا عن خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة شرق المتوسط وصراع المراكز

أولًا: الأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق المتوسط

تتخذ منطقة حوض شرق المتوسط أهميتها كونها تتضمن أكبر احتياطات كبرى من الغاز الطبيعي، ووفق تقديرات المسوح الجيولوجية الأمريكية، فإن هذه المنطقة تحتوي على ٢٤٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، وفيما يلي أبرز التوزيعات المتعلقة بتلك الثروة:

^١ - أنيس دايوب، غاز شرق المتوسط: صراع إقليمي وعالمي، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦، <https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/sep/20/422205>

^٢ - غاز المتوسط. صراع إقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية، جريدة العرب اللندنية، بتاريخ ٢٠١٥/٠٨/٢٥، على الرابط: <https://alarab.co.uk/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9#off-canvas>

(١) إسرائيل

بالنسبة لإسرائيل هذا المخزون الضخم من الغاز جاء بعد اكتشافات عديدة للحقول التي بدأت في يناير ٢٠٠٩، والمتعلقة بحقل "تمار" الذي يعد ثاني أكبر حقل غاز في منطقة شرق المتوسط والذي يبلغ المخزون الاحتياطي له ما يقارب ٩,٧ تريليونات قدم مكعب من الغاز ويبعد ٩٠ كم عن شواطئ شمال إسرائيل. كما شهدت إسرائيل العديد من الاكتشافات الأخرى مثل حقل "داليت" الذي يبعد ٦٠ كم غربًا عن مدينة حيفا، والذي يبلغ احتياطيه ما بين ٠,٣٥ و ٠,٥ تريليون قدم مكعب من الغاز. إلا أن العام ٢٠١٢، كان أهم اكتشافين بالنسبة لإسرائيل، حقلي "تاني أو خزان التمساح وحقل ليفيathan" ويبلغ احتياطي الحقلين ١٨,٢ تريليون قدم مكعب من الغاز.

(٢) قبرص

شهد ديسمبر من العام ٢٠٠٩، اكتشاف حقل "أفروديت" على بعد ١٨٠ كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص، بإجمالي مخزون ٩ تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي. كما أعلنت شركة "إيني" الإيطالية في فبراير ٢٠١٨، اكتشاف حقل "كاليبسو" في المنطقة المتنازع عليها بين قبرص وتركيا.^(٣)

(٣) مصر

في عام ٢٠١٥، شهدت اكتشاف حقل "ظهر" والذي يعتبر أكبر اكتشافات للغاز الطبيعي في مجمع شروق البحر داخل المنطقة الاقتصادية في البحر المتوسط، والذي يبعد ١٥٠ كم عن الساحل، ويبلغ احتياطاته ٣٠ تريليون قدم مكعب.^(٤)

في نفس السياق، وبالتوازي مع هذه الاكتشافات النفطية تتزايد التعقيدات السياسية بالدول المعنية وما يتعلق من خلافات ومشاكل حول الحدود البحرية لكل بلد، وبالتالي حصة كل دولة من هذه الاكتشافات، وما قد تمثله من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي إلى تهديدات عسكرية.

وعلى خلفية هذه الأهمية المتزايدة لاكتشافات الغاز، حظيت هذه المنطقة بوضعية فريدة، لما تتسم به منطقة حوض شرق البحر المتوسط بقدر كبير الأهمية كونها تتضمن احتياطات استراتيجية ضخمة، وتتجلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة على النحو التالي:

(١) الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي ٤٧% من احتياطي النفط و ٤١% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله

<http://www.rawabetcenter.com/archives/11432>
٣ - أحمد زكريا الياسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط، بتاريخ ٢٤ أغسطس، ٢٠١٥، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط:
<https://alarab.co.uk/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9#off-canvas>

٤ - غاز المتوسط.. صراع إقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية، جريدة العرب اللندنية، بتاريخ ٢٥/٠٨/٢٠١٥، على الرابط:

<https://alarab.co.uk/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9#off-canvas>

الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الاستهلاك المحلية، عوضاً عن عدم قدرة بعض اللاعبين الذين يتطلعون إلى التصدير الاعتماد على أنفسهم مباشرة، وذلك بسبب الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للتصدير، أو لارتفاع التكاليف المتعلقة بالاكشافات.

ثانياً: مؤشرات التصعيد ودلالاته

شهدت هذه المنطقة بالتحديد مؤخراً توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بترسيم الحدود، ففي عام ٢٠٠٧م وقعت حكومتي قبرص ولبنان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وشهدت الحكومتان الإسرائيلية والقبرصية في ١٧ أكتوبر ٢٠١٠، توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية لتحديد المنطقة الاقتصادية، ومؤخراً في ١٧ فبراير ٢٠١٣، تم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص. إلا أنه وبالرغم من وجود العديد من الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار واتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود طموحات إقليمية لبعض الدول التي تسعى وراء مكاسب سياسية واقتصادية. فهناك تصعيداً كبيراً في التوتر بين دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، لاسيما بين تركيا وجمهورية قبرص اليونانية من جهة، ولبنان وإسرائيل من جهة أخرى، وذلك نتيجة للتنافس القائم بين هذه الدول على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المنطقة وعلى رأسها الغاز.

بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق. (٢) الآمال الجيو-اقتصادية والجيو-أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة. (٣) الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.

(٤) المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز التي يمكن أن تتمتع بها دول المنطقة. وعلى الرغم من هذه الأهمية المتزايدة إلا أن هذه الاكتشافات قد يواجهها العديد من المؤثرات العكسية وذلك على النحو الآتي:

(١) معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة لناحية البيئة القانونية المناسبة لاستثمار الثروات قبالة سواحلها. ومع بدء الاكتشافات قبل حوالي عقد من الزمان، دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت.

(٢) إن الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقوق مع الدول المجاورة معلقاً، لكن مع الاكتشافات الضخمة، أصبحت المسألة مهمة للغاية، وباتت موازين القوى أكثر أهمية في المعادلة. (٣) لا يضمن اكتشاف الغاز بحد ذاته للدولة صاحبة الحق الاستفادة منه سواء داخلياً أو للتصدير، بل يجب أن يكون الاكتشاف مجدداً، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق للاستهلاك وبنية تحتية مناسبة، يضاف إليها وجود مشتر وطرق نقل إلى

التركي، وأن هذه الاتفاقيات تتجاوز السيادة التركية، وأنه لا يحق لأي دولة أو شركة التنقيب وإجراء أبحاث في هذه المنطقة، وعلى ذلك صرح وزير الخارجية التركي "جاويش أوغلو" إن بلاده تخطط للبدء في أعمال تنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط في المستقبل القريب، وإن التنقيب عن هذه المصادر وإجراء دراسات عليها يعد حقا سياديا لتركيا".

كما صرح الرئيس التركي "أردوغان" بالتهديد لقبرص وشركات التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية قبالة سواحل قبرص، وعلى ذلك اعترض الجيش التركي يوم ٩ فبراير ٢٠١٨، سفينة الحفر "سايم ١٢٠٠٠" والتي كانت في طريقها من موقع بين الجنوب والجنوب الغربي من قبرص إلي منطقة في جنوب شرق الجزيرة (يعرف ببلوك ٣)، كما أعلن "أردوغان" أن على قبرص ألا تتجاوز الحد في شرق البحر المتوسط.^(٧)

كما حذر الرئيس التركي "أردوغان" من المساس بالحقوق السيادية لتركيا على سواحل شمال جزيرة قبرص، مهددًا باستخدام القوة العسكرية؛ حيث صرح "أردوغان" في فبراير ٢٠١٨ قائلاً: "نحذر من يتجاوزون حدودهم في بحر إيجه وقبرص، ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية.. حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في منطقة عفرين شمال غربي سوريا هي نفسها في

كما أن الصراع لا يتوقف بين دول حوض شرق البحر المتوسط على ترسيم المناطق والحدود، وإنما يمتد إلى استغلال الثروات أيضاً بما في ذلك عملية تصديرها إلى الخارج. باستثناء تركيا ومصر، ليس هناك استهلاك ضخم للغاز من قبل دول المنطقة، ولذلك فإن كل الخيارات الممكنة لتصدير الغاز من حوض شرق البحر المتوسط ستتوجه بشكل أساسي إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية كسوق محتملة لكونها مستهلكاً ضخماً للغاز من جهة، ولقربها الجغرافي نسبياً من المنطقة مقارنة بمناطق الاستهلاك الكبرى في شرق آسيا.^(٥)

الجدير بالذكر أن النزاع حول حق استغلال حقول الغاز والنفط يتقاطع مع التوترات السياسية بين الدول المتنازعة ليزيد من حالة التوتر القائمة من الأساس. ويمكن إجمال دلالات التصعيد على النحو التالي:

(أ) التصعيد التركي: أعلنت تركيا رفضها اتفاقية ترسيم الحدود الموقعة بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣، كما اعترضت كذلك على اتفاقية ترسيم الحدود بين قبرص وإسرائيل عام ٢٠١٠، معلنة أنه لا يحق للحكومة القبرصية التوقيع على أي اتفاقيه في ظل التوتر التاريخي بينهم حول النزاع على جزيرة قبرص الشمالية في ظل تكريس انقسام شطري الجزيرة عام ١٩٧٤.^(٦) يأتي لك على خلفية الادعاءات التركية بأن هذه الاتفاقيات تنتهك الجرف القاري

على الرابط:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/638697.aspx>

-^٧ Turkish blockade of ENI rig for Cyprus drilling continues", ANSA, 12 February 2018:

<https://goo.gl/gqPcKx>

^٥ - التوتر يتصاعد شرق المتوسط بين تركيا وقبرص ومصر بسبب

الغاز، شبكة سي إن إن عربية، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٨، على الرابط:

<https://arabic.cnn.com/middle->

[east/2018/02/14/egypt-turkey-gas-cyprus](https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/02/14/egypt-turkey-gas-cyprus)

^٦ - أحمد يوسف أحمد، الصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٨، جريدة الأهرام، السنة ١٤٢ العدد ٤٧٩٢٥،

تبع ذلك تصريح "دونالد توسك" رئيس المجلس الأوروبي بأن اليونان وقبرص لهما الحق السيادي في التنقيب على الموارد في شرق المتوسط، ودعا الاتحاد الأوروبي تركيا إلي البعد عن التهديدات والامتناع عن أي تصرفات قد تضر حسن الجوار.

يذكر أن هذه الاكتشافات تخدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي مازالت تعتمد على الغاز القادم من روسيا والتي يفرض عليها الأثنين عقوبات اقتصادية منذ أزمة القرم في أوكرانيا.^(٩)

(د) التصعيد المصري: حذرت مصر تركيا على لسان المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية "أحمد أبو زيد" في ٧ فبراير ٢٠١٨، من أي محاولة للمساس بسيادتها في المنطقة الاقتصادية الخاصة لها في شرق المتوسط، كما قامت القوات البحرية المصرية بالعديد من المناورات العسكرية لرفع الكفاءة القتالية وحماية المياه الإقليمية ضد أي أعمال عدائية خارجية.

ولا ينفصل ذلك عن الجهود المبذولة لإنشاء تحالف مصري - يوناني مع قبرص بهدف استغلال غاز المتوسط في مواجهة تركيا، في ظل تصاعد وتيرة استغلال إسرائيل لاحتياطيات الغاز الموجودة في البحر المتوسط. تجدر الإشارة إلي أن العلاقات المصرية - التركية تشهد مرحلة من التوترات غير

بحر إيجيه وقبرص". إذن فإن أنقرة ترى أن لها حقوقاً في حقول الغاز بمنطقتي ٣ و٦ الواقعة بينها وبين قبرص.^(٨)

(ب) التصعيد اليوناني: في تصعيد جديد أعلن وزير الدفاع اليوناني "ديميتريس فيتساس" أن إذا ما حاولت تركيا توسيع حدودها البحرية، فإن اليونان لديها القدرة على الرد دبلوماسياً وعسكرياً على هذا الإجراء.

وصرح وزير الخارجية اليوناني "نيكوس كوتزياس" أن اليونان لن تسمح لتركيا بأن تنتهك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط.

(ج) التصعيد القبرصي الأوروبي: في ١٠ فبراير ٢٠١٨، اتهمت قبرص تركيا بتهديدها باستخدام القوة لمنع شركة "إيني" الإيطالية من التنقيب على الغاز في البحر المتوسط. وعلى خلفية هذا التصعيد صرحت المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" نقلاً عن صحيفة "كاثرميني" اليونانية في ٢٤ فبراير ٢٠١٨، بأن ألمانيا تدعم حقوق أثينا ونيقوسيا في مواجهة الاستفزازات التركية.

توج التصعيد الأوروبي عندما أشار قادة الاتحاد الأوروبي بالغاء اجتماع مزمع مع الرئيس التركي "أردوغان" الموافق ٢٦ مارس ٢٠١٨، في بلغاريا، معربين تضامنهم مع قبرص واليونان.

^٨ - ريم سليم، لماذا حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٢٥ فبراير، ٢٠١٨، على الرابط:

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3741/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7> <https://www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/files/arab-and-world/details/934051e6-9255-4e65-856c-48fe79ecbc50>

^٩ - اميرة ماهر، الغاز يشعل الصراع شرق المتوسط، أخبار مصر، بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٨، على الرابط:

على خلفية قرار مصر بوقف تصدير الغاز لتل أبيب منذ إبريل ٢٠١٢، حيث قررت "شركة إيجاس" إنهاء التعاقد مع الحكومة الإسرائيلية، مبررة ذلك بتراكم مستحقاتها لدى شركة غاز شرق المتوسط، التي تتوزع ملكيتها بين رجال أعمال مصريين وإسرائيليين.^(١٠)

كما شهدت القوات البحرية المصرية مناورات عسكرية لرفع الكفاءة القتالية وحماية السواحل والمياه الإقليمية ضد أى أعمال عدائية داخلية أو خارجية، ويأتي كل ذلك رداً على تصريحات وزير خارجية تركيا، بشأن عدم اعتراف تركيا باتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام ٢٠١٢، وسعي بلاده للتنقيب على البترول والغاز في هذه المنطقة.^(١١)

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن التأثير السلبي للثورات العربية على تدفق الغاز إلى إسرائيل نتيجة تذبذب واضح في عمليات الإمداد حتى توقفت بشكل شبه تام، وما أسفرت عنه من حالة عدم استقرار والذي دفع إسرائيل لمحاولة البحث عن بدائل لسد حاجتها من الغاز وإن كانت تداعياته ستؤثر بالسلب على استقرار المنطقة.

وعلى ذلك؛ تمكنت مصر من قلب المعادلة الخاصة بها بعد اكتشاف حقل "ظهر" العملاق، خاصة في ظل امتلاك القاهرة بنية تحتية جاهزة لأعمال التصدير من بينها منشآت لتسييل الغاز على ساحل المتوسط "مصنع إدكو"،

المسبوقه بعد عزل الرئيس "محمد مرسي" من الحكم في ٢ يوليو ٢٠١٢. بالنسبة للتصعيد المصري الإسرائيلي فإن اكتشافات حقل "ظهر"، ضربة كبيرة لطموحات "تل أبيب" في التنافس مع مصر بعد اكتشاف "إيني" للحقل كي تصبح مركزاً إقليمياً للصناعة الغازية في المتوسط. ذلك على الرغم من استطاعت إسرائيل أن تسبق جيرانها من دول المتوسط في تطوير صناعتها الغازية البحرية خلال العقد الماضي، ولكن هذه الصناعة تعثرت منذ بداية العام ٢٠١٥، عندما اتهم مفوض سلطة مكافحة الاحتكار، "الكونسورتيوم" بقيادة الشركة الأمريكية "نوبل إنرجي" ومشاركة "ديليك" الإسرائيلية، باستحواذه بموجب الاتفاقات التي وقعها مع السلطات النفطية على الاكتشافات كلها، ومن ثم احتكاره امدادات الغاز الداخلية، ونتجت عن ذلك خلافات شارك فيها رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" مُعتبراً أن الأمر يتعلق بالأمن الوطني وأحيل الخلاف في نهاية المطاف إلى المحاكم الدولية.

الجدير بالذكر أن الغرفة التجارية الدولية في جنيف أصدرت حكماً نهائياً أواخر عام ٢٠١٥، يقضي بإلزام الشركة المصرية "إيجاس" والهيئة العامة للبترول بتعويض قيمته ١,٧٦ مليار دولار لشركة كهرباء إسرائيل، وألزمت الغرفة التجارية الحكومة المصرية بدفع ٢٨٨ مليون دولار لشركة غاز شرق المتوسط

[7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%AF](https://www.egypttoday.com/Article/1/49123/مصر-تعلن-عن-توقيع-صفقة-تاريخية-لتصدير-الغاز-إلى-مصر-بي-بي-سي-عربي-١٩-فبراير-٢٠١٨-على-الرابط-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%AF)

١٠ - "إسرائيل تعلن عن توقيع صفقة تاريخية" لتصدير الغاز إلى مصر، بي بي سي عربي، ١٩ فبراير ٢٠١٨، على الرابط:

<https://goo.gl/GQnfJN>

١١ - مصطفى صلاح، الغاز الإسرائيلي يشعل الجدل في مصر (تقدير موقف)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٠ فبراير، ٢٠١٨، على الرابط:

<https://elbadil->

[pss.org/2018/02/20/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A](https://www.pss.org/2018/02/20/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A)

أواسط الضفة الغربية، وفي محاذة طولكرم، ومرج بن عامر، والأغوار الشمالية.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يمثل المحور الأقدم في الصراع، والذي بدأت إرهاباته بحلول عام ٢٠٠٠، عندما قامت شركة "بريتش غاز"، باكتشاف حقل "غزة مارين"؛ حيث قامت السلطة الفلسطينية آنذاك بتوقيع اتفاق للتنمية والتنقيب في الحقل لمدة أربعة أعوام مع عدد من الشركات، وفي مقدمتها "بريتش غاز" وشركة "اتحاد المقاولين"، لكن سرعان ما عرقلت إسرائيل الاتفاق نتيجة تصميمها على التحكم في مسارات تدفق الغاز من الحقل إلى العالم الخارجي، عبر الإصرار على ضرورة أن تصل إمدادات الحقل إلى عسقلان أولاً لتلبية احتياجاتها من الغاز، ثم بعد ذلك إلى غزة، فضلاً عن اشتراطها شراء الغاز بأسعار أقل من المعدلات العالمية، وهو ما تم رفضه من قبل الشركات.

كما تتنوع مصادر الطاقة في الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، ومنها: حقل "نوح"، الواقع قبالة سواحل قطاع غزة، والذي تم إنتاج الغاز منه في شهر يونيو ٢٠١٢، وحقل "ماري" الواقع قبالة سواحل قطاع غزة، وتحديدًا جنوب شرق حقل "نوح"، وتبلغ إنتاجيته الإجمالية حوالي ١,١ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. ومع الإعلان عن الاكتشافات النفطية الأخيرة، ووجود ثروة غازية كبيرة، اتخذت الصراعات منحى آخر أكثر استغلالاً.^(١٢)

فهذا يعني أن القاهرة لن تحتاج إلى استثمارات ضخمة لنقل فائض الغاز إلى الأسواق الخارجية. الأفضلية الموجودة لدى مصر من الناحية اللوجستية بالإضافة إلى الدوافع السياسية لاستخدام ملف الغاز، أغرت لاعبين آخرين بالانضمام إليها من بينهم إسرائيل وقبرص، ولعل هذا ما يفسر التفاهات الثلاثية المتزايدة بين هذه الأطراف.

(هـ) التوتر الإسرائيلي الفلسطيني:

في أواخر يناير ٢٠١٤، التقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مع نظيره الفلسطيني "محمود عباس" للتوقيع على اتفاق إطاري يهدف لاستخراج الغاز من الحقول المقابلة لشواطئ غزة (غزة مارين) باستثمارات تصل مليار دولار، وتقدر كمية الغاز الموجودة أمام شواطئ غزة المكتشفة من قبل شركة "بريتش بتروليوم" في ٢٠٠٠، بحوالي ٣٠ مليار قدم مكعب. وقامت إسرائيل بعرقلة الاتفاق بإصرارها على التحكم في مسارات تدفق الغاز في أن تمر إلى "عسقلان" أولاً لتلبية احتياجاتها من الغاز.

وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على النفط الموجود في الأراضي الفلسطينية؛ حيث بدأت عمليات التنقيب منذ العام ١٩٧٠، بشكل غير شرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكثفتها بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣، كما أعطت، ودون أحقية قانونية شركتي تنقيب عن الغاز إسرائيليتين امتياز التنقيب عن النفط في منطقة رأس العين مقابل

^{١٢} Zhukov, Yuri, "Trouble in the Easter Mediterranean - Sea: The Coming Dash for Gas", Foreign Affairs, 20 March 2013: <https://goo.gl/Kfbdnn>

على الجانب الإسرائيلي وصف وزير الدفاع الإسرائيلي "أفيجدور ليرمان" خطوة الحكومة اللبنانية بمنح تحالف شركات عالمي امتياز التنقيب عن النفط والغاز في مياهها الاقتصادية ب"الاستفزازية للغاية".^(١٤)

وقد يكون من المرجح تطور الأمر لتطور نزاع مسلح كما حدث في حرب لبنان ٢٠٠٦، خاصة في ظل غياب اتفاقيات لترسيم الحدود وعدم وجود تراخيص بالبحث والتنقيب في هذه المنطقة، خاصة وأن إسرائيل تُعتبر اللاعب الأبرز والأكثر انخراطاً في صراعات وخلافات مع دول الجوار الجغرافي في حوض المتوسط بشأن الغاز؛ فقد دخلت في صراعات مع كل من فلسطين ولبنان وتركيا بشكل غير مباشر، وذلك لعدة أسباب رئيسية تتعلق أساساً بإدراكها لأهمية مصادر الطاقة، لا سيما بعد ثورات ما سمي بـ"الربيع العربي"، ووقف إمدادات الغاز المصري الذي كان يُمثل مورداً هاماً لمصادر الطاقة في إسرائيل.

إن معالم سياسات إسرائيل في مجال الغاز بدأت تتضح، وهى تحاول إعطاء أولوية التصدير لدول الشرق الأوسط المجاورة، وخصوصاً تركيا والأردن ومصر، وذلك لأسباب اقتصادية وجيوسياسية؛ فالشركات العاملة لديها بحاجة إلى سيولة نقدية لتطوير الحقول المكتشفة في المياه العميقة الباهظة التكاليف.

(و) **التوتر الإسرائيلي اللبناني:** منذ أعوام بدأت إسرائيل بإنتاج الغاز والنفط دون وجه أحقية من حقول عديدة؛ حيث يدور صراع بين لبنان وإسرائيل حول غاز "بلوك ٩ - المكتشف عام ٢٠٠٩، ومساحته ٨٦٠ كم^٢" والذي طرحته لبنان للاستثمار في التنقيب فيه عن الغاز في ٩ فبراير ٢٠١٨، هذا الخلاف يعد المحور الأكثر ضراوة لكونه لم يتوقف عند حدود التصريحات العدائية، بل إن الأمر وصل إلي أروقة الأمم المتحدة، في ظل العديد من الوساطات الدولية من الولايات المتحدة، خاصة في ظل عدم وجود اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، كما أبدت لبنان رفضها الاتفاقية الموقعة لترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل في أكتوبر ٢٠١٠.

وأعلن "حزب الله" على لسان "حسن نصر الله" في ٣١ يناير ٢٠١٨، أنهم سيتصدون لأي اعتداء على حقوق لبنان النفطية في إشارة منه لـ"بلوك ٩" والذي وصف إسرائيل بالطامع في ثروات لبنان وأرضه ومياهه. متوعداً إسرائيل في حال إذا شرعت في عمليات التنقيب بالمناطق المتنازع عليها، كما يأتي هذا التوتر في ظل احتماليه كبيرة لتزويد إيران بالصواريخ لحزب الله لمواجهة هذه الاعتداءات. واستمراراً للتصعيد اللبناني، صرح مجلس الدفاع الأعلى في لبنان في فبراير ٢٠١٨، "أنه يمنح الغطاء السياسي للقوة العسكرية لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي على الحدود في البر والبحر".^(١٢)

^{١٤} - وزير إسرائيلي يصف عطاء لبنانياً بشأن حقل بحري للغاز بأنه "استفزازي جداً"، سويس إنفو، ٣١ يناير ٢٠١٨، على الرابط: <https://goo.gl/M4T7zY>

^{١٢} - لبنان يرد على ليرمان حول الغاز البحري"، الميادين، ٣١ يناير ٢٠١٨، على الرابط: <https://goo.gl/TgkUjF>

والحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة الحيوية.^(١٥)

ثالثاً: تبدل مناطق الصراع "اليمن نموذجاً"

من المؤكد أن انخراط المنطقة في صراعات جديدة سيؤدي إلى زيادة بؤر تلك الصراعات، ولكن هذه المرة بأطراف جديدة وفاعلين آخرين يمكن القول بأنهم منخرطين بالفعل في أكثر من صراع بمحددات جيوسياسية مختلفة، ومن بين تلك الصراعات الصراع اليمني خاصة في ظل ارتباطه جغرافياً بمنطقة الخليج أكثر المناطق في العالم الغنية بالنفط، بيد أن هذه الاكتشافات الجديدة قد تؤثر على العديد من الأطراف من الدول المنخرطة في الأزمة اليمنية ومنها السعودية والإمارات ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن مصر ولو بدرجة أقل.

ولعل الاكتشافات الحديثة للغاز في منطقة شرق المتوسط، سوف تغير موازين القوى النفطية في المنطقة، التي قد تفوق في إنتاجيتها مستويات الإنتاج الخليجي والروسي معاً، ستعمل على توجيه القبلة السياسية تجاه هذه المنطقة خاصة في ظل الصراعات الدائرة هنالك، وأن هذه الاكتشافات قد تؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الخليجي.

(ي) الحضور الروسي: في ظل انشغال سوريا بالأحداث الداخلية التي لم تستطيع سوريا مجابهة كل هذه التحديات، على الرغم من أنها صاحبة أطول شواطئ على شرق المتوسط، كما أنها لم توقع من قبل على اتفاقيات بشأن حدودها البحرية مع جيرانها (قبرص - تركيا - لبنان) إلا أن الوجود الروسي في ميناء "طرطوس" البحري المطل على البحر المتوسط ما إلا لتكريس الصراع الدائر على السيطرة على مصادر الطاقة المكتشفة حديثاً شرق المتوسط، خاصة بعد أن حققت سيطرة لا بأس بها من خطي "السييل الشمالي والسييل الجنوبي" اللذان يزودان القارة الأوربية بنحو ٤٠% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، كما وقعت روسيا وسوريا اتفاقية في ديسمبر ٢٠١٤، بالتنقيب والحفر بالقرب من الساحل السوري، وهو ما يعكس رغبتها في السيطرة على حوض الغاز المكتشف في شرق المتوسط.

وبما أن حوض البحر المتوسط من بين المناطق «الأغنى» في العالم بالغاز، ومن يملك سوريا، يملك الشرق الأوسط، وبوابة آسيا، ونافذة روسيا الأساسية وأول طريق الحرير (بحسب استراتيجية الصين)، فهو يستطيع أن يتحكم بالنظام الاقتصادي العالمي. ومن هنا يمكن معرفة الأسباب الحقيقية لتمسك روسيا بوجودها في سوريا، والذي قد يمتد إلى أكثر من مائة عام، بموجب اتفاقيات وقعتها مع نظام بشار الأسد، وهي مستعدة لخوض حرب عالمية من أجل استمرار نفوذها

[te=06112017&id=a380daa5-2843-47b1-8b2b-9742dd34f859](http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cda-te=06112017&id=a380daa5-2843-47b1-8b2b-9742dd34f859)

^{١٥} - عدنان كريمة، تطورات الصراع الدولي والإقليمي على «غاز» المتوسط، بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٧، على الرابط:

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cda>

تحقيقها يرتبط في الأساس بمستقبل الصراع بين العديد من الدول في منطقة شرق المتوسط والتي سوف تلقي بظلالها على مستقبل تلك السيناريوهات.

رابعاً: مستقبل الصراع الإقليمي شرق المتوسط

فرضت التحولات الجيوسياسية نفسها على الساحة، خاصة في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، فلم يعد الفصل قائماً بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الأبعاد السياسية سواء الداخلية أو الخارجية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما أفرز حزمة من الصراعات الدولية والإقليمية. لكن يظل لتلك الاكتشافات جانب إيجابي يتمثل في إمكانية البحث عن مسارات للتعاون بهدف الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما بزغت إرهاباته في القميتين الثلاثيتين بين كل من مصر وقبرص واليونان.^(١٦) كما ظلت مسألة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المواد الهيدروكربونية، تشكل مساراً للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية، لا سيما في منطقة حوض شرق البحر المتوسط؛ حيث تتعدد الأطر القانونية والسياسية الحاكمة لتلك التفاعلات. هذا الوضع الإقليمي المعقد والذي تتشابك فيه الكثير من الخيوط بين الدول ينذر بالعديد من سياسات صراعية فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإقليمي، وعليه؛ تتعدد احتمالات تطور

وهناك العديد من السيناريوهات المحتملة حول مستقبل الأزمة اليمنية في ضوء تبدل مناطق الصراع لعل أهمها:

(١) انخراط أقل في الأزمة اليمنية من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات بشكل خاص وبجانبهم مصر، في التواجد بكثافة في رسم المشهد اليمني، نظراً لطبيعة التهديدات المستقبلية المتعلقة بتلك الاكتشافات وما يمكن أن تتسبب به لدول مجلس التعاون الخليجي عامة من مشكلات نتيجة تحول وجهة الاستثمار في مجال النفط لمنطقة شرق المتوسط ودعم حليفهم مصر في ملف الغاز ومواجهة التحديات الإقليمية في تلك المنطقة. (٢) مزيد من التدخل، ووفق هذا السيناريو ستشهد اليمن مزيداً من الحضور من جانب دول المنطقة خاصة السعودية والإمارات، على خلفية تعقد الوضع الإقليمي في تلك المنطقة التي شهدت تلك الاكتشافات وأن هذه الاكتشافات قد تستغرق أعوام كثيرة حتي يتم الاستفادة من خيراتها. (٣) تعاظم الحضور الإيراني، ووفق هذا السيناريو يمكن لإيران أن تستغل انشغال دول المنطقة بتلك الصراعات في تعظيم مكاسبها وكسب أرض جديدة داخل اليمن، إلا أن هذه الاستفادة قد تكون ضعيفة نسبياً خاصة في ظل العقوبات الجديدة المفروضة عليها بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق (٥+١) والمتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وعلى خلفية هذه السيناريوهات يمكن القول أن هذه السيناريوهات في

^{١٦} - أحمد زكريا الياسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط، بتاريخ ٢٤ أغسطس، ٢٠١٥، مركز

الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/11432>

صراعات الغاز في منطقة شرق المتوسط، فالتصعيد الراهن بين الدول المطلة على المتوسط لا يعني وجود احتمالات قائمة لتسوية الخلافات، وفي هذا الصدد تتمثل أهم سيناريوهات تطور صراعات الغاز في شرق المتوسط فيما يلي:

(١) محاولة بعض الأطراف تشكيل تحالفات جديدة، فتركيا قد تسعى إلي تشكيل تحالف لبناني فلسطيني لتأمين استمرار تدفق النفط إلي تركيا خاصة وأن تركيا تعتمد على روسيا في معظم وارداتها من الغاز، كما أن لبنان لم تبدأ بعد في استخراج الغاز من الحقول المكتشفة ولم توقع اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية مع أي دولة.

(٢) قد تتدخل أطراف دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة للفصل في العديد من هذه النزاعات، خاصة في ظل وجود العديد من اتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول، في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.

(٣) قد تتسبب حرب التصريحات بين العديد من دول المنطقة إلي نشوء صدامات عسكرية محدودة، يمكن لها أن تتطور في هذا المناخ المأزوم، خاصة وأن هذا الملف ليس وحده المؤثر في طبيعة العلاقات المتوترة بالأساس من قبل.